

صعود الهند في معادلة القوى العظمى

India's rise in the great power equation.

بلعربي نورالدين^{*1}¹ جامعة الجبلاي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، n.belaribi@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/12

تاريخ الاستلام: 2025/01/11

ملخص:

نالت الهند استقلاله سنة 1947 وعمل الاستعمار الإنجليزي على تجزئتها و تقسيمها الى مجموعة دول ، بهدف اضعافها وتأخيرها عن الركب الحضاري ، مع ذلك تمكنت من قطع أشواط هائلة في ميدان التنمية والتقدم في مختلف المجالات محاولة التخلص من مخلفات الاستعمار الإنجليزي . حتى أصبحت سادس قوة اقتصادية في العالم سب التصنيف العالمي

ومن ثم اصبحت التجربة الهندية في التنمية مثالا يتحذى به وهي من اكثر التجارب التي اثارت سجالات وجدالا حادا في الأوساط العالمية خاصة وانه بلد المتناقضات . ففي الوقت الذي تعرف فيه مؤشرات التنمية دفعا قويا الى الامام نجد سواد كبير من المجتمع الهندي يعاني من الفاقة والحرمان وفي الوقت الذي فجرت فيه القنبلة النووية مازال الكثير من سكانها يمتطي الأرض فراشا والسماء غطاء . كما ان المعقدة للمجتمع الهندي والتي غذاها الاستعمار في وقت ما ؛لم تمنع التطور ومن هذا التناقض كان اهتمامنا ومحاولتنا لمعرفة أسباب هذه التجربة التي حققت نجاحات عديدة .

كلمات مفتاحية: الكلمات المفتاحية : الهند ، القوى الصاعدة ، القطبية الأحادية ، النظام الدولي الجديد ، أوروبا ، الصين ، السياسة العالمية ، موازين القوى ، التوازن الدولي.

Abstract:

India gained its independence in 1947 and the English colonialists worked to fragment it and divide it into a group of countries, with the aim of weakening it and delaying it from civilization, yet it was able to make huge strides in the field of development and progress in various fields, trying to get rid of the remnants of English colonialism. Until it became the sixth economic power in the world according to global rankings

Hence, the Indian experience in development has become an example to be followed, and it is one of the most controversial and controversial experiences in international circles, especially since it is a country of contradictions. At a time when development indicators are experiencing a strong push forward, we find a large part of Indian society suffering from

poverty and deprivation, and at a time when the nuclear bomb was detonated, many of its inhabitants still ride the earth as a bed and the sky as a cover. The complexity of Indian society, nurtured by colonialism, has not prevented development. From this contradiction was our interest and our attempt to find out the reasons for this experience that achieved many successes

Keywords :India, rising powers, unipolarity, new international order, Europe, China, global politics, balance of power, international equilibrium.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

بعد استقلالها أدت الهند دوراً رئيساً وملموساً في تجميع الدول الآسيوية والإفريقية و مساندة حركات التحرر فيها، وقامت بدراسة مشاكلها بهدف تنسيق الكفاح ضد التسلط الأجنبي، لهذا عقدت مؤتمرات عدة نوقشت خلالها مشاكل القارة الآسيوية، وقد اتخذت هذه الدول موقف الحياد من الحرب الباردة التي بدأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بين القطبين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال هذه المؤتمرات أشار رئيس الهند (جواهر لال نهرو) (المنجد في اللغة والأعلام، 1988، ص 578). إن موقف الحياد هو ليس تكتلاً عسكرياً، وإنما هو اتفاق بين دول لتكون منطقة حاجزة بين القطبين المتصارعين. واستمرت الهند في رسالتها في زمن القطبية الأحادية حيث أصبحت واحدة من القوى الصاعدة في عصر العولمة وتسعى إلى جانب الصين الشعبية في إعادة صياغة النظام الدولي. وبذلك تعد الهند من أهم الدول الناهضة في المجتمع الدولي فهي دولة تنمي قدراتها ومواردها بشكل قابل للملاحظة وبمعدلات مرتفعة على نحو يجعل التوقعات تنبئ بان تكون واحدة من ابرز القوى الصاعدة (منير مباركية، 2015، ص 47) في النظام الدولي خلال العقود الثلاثة القادمة . وفي هذا المقال سأسعى إلى تحديد مجمل العوامل التي ساهمت في بروز نجم الهند سياسياً، اقتصادياً وعسكرياً. وأهلتها لتتبوأ مكانة عالمية تليق بها وبأمتها لقد بدأت تلك المرحلة مخاضها في بداية الثمانينيات من القرن

العشرين، واكتمل تبلورها في مطلع الألفينات تزامناً مع الزيارة التاريخية للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إلى نيودلهي.

ولقد أفرزت تلك العوامل، فضلاً عن مستجدات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تغيرات عميقة في علاقات الهند الإقليمية والعالمية والتي يعد التعاون والتعاون مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة أبرزها. الأمر الذي دفع الهند إلى إعادة تحديد أهداف سياستها الخارجية بما يتلاءم والمعادلة الدولية الجديدة، لتتبوأ مكاناً ريادياً في المنظومة العالمية. ومن هنا جاءت الإشكالية كالآتي : ما هي العوامل التي ساهمت في بروز الهند كقوة صاعدة في موازين القوى العالمية؟ وما هو دورها في صياغة النظام الدولي الجديد؟ وما هي علاقتها بالقوى العظمى ؟ وما هو دورها في حل الأزمات الدولية وأي دور مستقبلي للهند في الحد من الطغيان الأمريكي ؟.

2. العوامل التي ساهمت في بروز الهند كقوة صاعدة:

ويمكن القول بان العوامل المؤثرة في خلق القوة لدى الدول ليست بسهولة عوامل سياسية ، ولكنها جزء من مركب سياسي واقتصادي وتاريخي وجغرافي ، بل ونفسي واجتماعي وقد يجتمع أكثر من عامل واحد منها في الدولة الواحدة ليصنع فيها السؤدد والمجد بين الأمم في إطارها الكبير إطار العظمة والقدرة على المنافسة ويمكن إجمال واختصار هذه العوامل التي اجتمعت في الأمة الهندية وأهلها لتكون ضمن القوى الصاعدة :

1.2 العوامل النفسية :

ففي الوقت الذي كان فيه كل العالم يستنكر اللجوء الى الحرب والى العنف ، كان غاندي (المنجد في اللغة والأعلام، 1988، ص 378) ، الذي عرفت عنه الخبرة الثورية والمعلم الذي يعرف كيف يختار اللحظة النفسية المناسبة ، من الحكمة بحيث رفض استعمال العنف والحرب حتى ضد عدوه وكان سلاحه في ذلك هو الساتي اقراها الذي يستبعد العنف ولكن اللاعنفاً أو (اهيمسا AHIMSA) كان أكثر من مجرد فكرة سلبية ذلك انه في الواقع ، وحسب تعبير غاندي نفسه ، كانت عملية مبينة على رفض الإضرار بالآخرين ومن جهة أخرى فان

هناك سلاحا آخر استعماله غاندي كسلاح سياسي ، وهو المعاناة الذاتية وهذا السلاح موجه إلى غاندي كسلاح سياسي ، وهو المعاناة الذاتية وهذا السلاح موجه إلى التأثير المعنوي على الكائنسان من طرف الشخص الذي يستعمله إن سلاح المعاناة الذاتية ليس سلاح الضعيف ولكنه طريقة في رفض الأضرار بطرف الآخر (ابوالقاسم سعدالله، 1985، ص 132)

لقد كان الهدف الآني لبرنامج غاندي هو سوار اجيا SWARJYA أو الاستقلال القومي وبعد ذلك يأتي سامادايا SAMADAYA أو المجتمع المثالي الهندي الذي لا يتحقق إلا عن طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وبالإضافة إلى ساتياقراها ،فان الوسائل الرئيسية الأخرى للوصول إلى تلك الأهداف هي : هبات الأرض أو التضحية الطوعية بالأرض ونظام التربية الأساسية الذي طبقه غاندي لتأمين التعليم للجماهير المتواجدة حول صناعة من الصناعات (ابوالقاسم سعدالله، 1985، ص 133).

2.2 جغرافية الهند وسكانها

فإذا أخذنا حجم جغرافية الهند وجدناها دولة مترامية الأطراف بمساحة تفوق 3287590 كلم² وهي بذلك تحتل الرتبة السبعة عالميا من حيث شساعة أراضيها والثانية أسيويا بعد الصين الشعبية تبلغ حدودها مجتمعة مع سبعة دول 15.663 كلم، تمتلك شواطئ طويلة يبلغ طولها 7.517 كلمعلى المحيط الهندي (مجموعة مؤلفين ، ص 18) كل ذلك شكل ركيزة طبيعية قوية ساهمت في انطلاقة الهند وصعودها ،إضافة إلى إشرافها على أهم الطرق التجارية الرابطة بين الغرب والشرق وقربها من منطقة الشرق الأوسط الغني بالنفط ونواتها دلهي الجديدة تربطها بالإطراف شبكة من الطرقات والسكك الحديدية إنها شرايين الحياة الاقتصادية حيث توجد ثروات متنوعة كنتيجة لهذا الاتساع الذي أدى إلى تنوع في الجيولوجية ومن ثم تنوع في الثروات الباطنية (الأطلس العالمي، ص 17).

أما سطحيا فادى ذلك إلى تنوع في المحاصيل الزراعية وخاصة تلك الغالية الإثمان التي حركت ومازالت أطماع القوى الكبرى منذ زمن الكشوف الجغرافية واستكمالا لهذه السياسة سياسة ربط الأطراف بالقلب تقوم الهند ببرنامج ضخم لربط البلاد بمختلف طرق المواصلات بما فيها المائية ويلعب نهر براها بوترا والغانج دور كبير في هذا المشروع الضخم وتلك المواصلات على اختلاف أشكالها فبالإضافة لكونها تقوي الاقتصاد وتنميه وتساعد على استغلال الثروات الوطنية وتسخيرها للانطلاقة الصناعية ولتحقيق الاكتفاء الغذائي أو الأمن الغذائي (وليد محمد حديفة، 2015، 91) بالأحرى فإنها تساعد على تحقيق الوحدة القومية التي هي واحدة من العوامل التي تساعد على قوة الهند وصعودها فهي تساعد على اختلاط السكان واندماجهم وبالتالي تقضي على عزلة الجماعات وتذيب الفترات الثقافية والاجتماعية لتصنع مجد الأمة الهندية المتألقة دوما. إن هذه المميزات الطبيعية جعلت من الهند تحتل موقعا استراتيجيا شكل ركيزة للانطلاقة نحو العالمية

كما أن نشير إلى انه إذا كانت المساحة الكبيرة مقرونة بعدد كبير من السكان فالعنصر البشري هو المحرك لعجلة الإنتاج، ان القوة البشرية كانت عامل الحسم الأكبر في الصراع بين الحضارات والشعوب حيث أصبحت التنمية البشرية واحدة من أكبر معايير التقدم والتخلف في عالمنا المعاصر العالم الذي لا يعرف مكانا للصغار حيث يبلغ تعداد سكان الهند مليار و300 مليون نسمة سنة 2017 (محمد مروان، 2019). هؤلاء يمثلون قوة جبارة في مجال الإنتاج حيث تسعى الهند إلى تحسين استغلاله كما يمثلون سوقا استهلاكية جبارة وبذلك يمكن تحقيق الوثبة الاقتصادية وخاصة إذا علمنا أن هذه القوة ، والى حد كبير على درجة من الكفاءة عالية ، واستغلت موارد هذه الدولة استغلالا حسنا في مجال التعليم والتكوين العلمي الهادف خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيات الحديثة اذو تشير الكثير من التقارير العالمية أن اكبر علماء هذا العالم خاصة في مجال الذرة والالكترونيات والطب أصولهم هندية.

3.2 القوة الاقتصادية

بداية من عام 2006 ظهرت الهند كقوة اقتصادية كبرى على المسرح العالمي إذ احتلت الهند المركز السابع عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وسابع دولة تجارية. وقد وضعت الهند في المركز الأول من أولوياتها مسألة تحديث اقتصادها، وعملت كل ما بوسعها من أجل تحقيق هذا الهدف معبأة مصادرها الضخمة من اليد العاملة ومستغلة علانية العولمة (احمد شلي، ص 25/24) لتصبح مصنعا للعالم. وبذلت جهداً استثمارياً هائلاً من أجل تحديث الصناعة، وتطوير البنى التحتية، واستخدام العاملين الذين تضاعف عددهم منذ عشرين عاماً ووصل غالى 770 مليون نسمة. كما سَعَتْ إلى استقطاب رؤوس أموال أجنبية كثيفة خلقت قدرات إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي. اتسم أول تحولين تشهدهما الهند بمحلية الطابع والانطلاق من الاقتصاد، فقد توقعت إحدى الدراسات التفصيلية التي أجراها بنك Deutsche بشأن تطور الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية، بأن يشهد جملة من التطورات، لعل أهمها: ارتفاع متوسط الناتج المحلى الإجمالي إلى 6% وقد حققت الهند معدل نمو مقدر ب 8.6 % في الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2018. وخلال السنة المالية قفز الرقم إلى 9.4 %توسع القطاع الصناعي خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات، 4.3% هذا في الوقت الذي عرف فيه الاقتصاد العالمي ركوداً شاملاً ابتداء من سنة 2008. (محمد ضياء الحق، 2009، ص 38) والهند هي تاسع اكبر اقتصاد في العالم في العام 2014 بناتج محلي بنحو 2.1 الف مليار دولار ، (عباس فاضل علوان، 2017 ص 203) وثمة مظاهر ثلاثة أخرى شهدها الاقتصاد الهندي خلال العقدين الماضيين، على قدر كبير من الأهمية، نعرضها كالتالي:

1.3.2 تطور مجالات التنمية البشرية

على الرغم من تلك الهوة الواسعة بين الولايات، إلا أن المعدل العام للفقر قد شهد انخفاضاً ملحوظاً على المستوى القومي منذ عام 1990. فقد انخفض بكل من الريف والحضر بنسبة 10% فيما بين عامي 1990 و2000، حيث سجل في الريف تراجعاً من 37% إلى 27%، ومن 33% إلى 23% بالحضر. كذلك، ترافق الانخفاض الحاد بمعدلات الفقر

الريفي مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الولايات (عباس فاضل علوان، 2017 ص 112)

أما بالنسبة لمستوى التحضر والقضاء على الأمية، فقد صعدت معدلاتهما، خاصة في الولايات ذات النسب المحدودة من الفقر. حيث تبين أن الولايات التي قطعت شوطاً لا بأس به على طريق محو الأمية، هي تلك التي تتمتع بأعلى معدلات النمو الحضري والريفي وذات النمو السريع. لكن الأمر الواعد حقاً، هو ما تومئ إليه المؤشرات الاجتماعية من أن بعض الولايات التي عانت من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي قد وضعت قدمها على أولى خطوات درب التقدم، وتعد راجستان، مثلاً حياً في هذا الصدد، حيث شهدت أعلى معدلات القضاء على أمية الإناث مقارنة بكافة الولايات الأخرى. وقد واكب ذلك انخفاض معدلات الفقر الريف والحضري بدرجة ملحوظة. (عباس فاضل علوان، 2017 ص 112)

تلك التطورات إن دلت على شئ فإنما تدل على أن المجتمع الهندي يمر بمرحلة تطور لا بد وأن تفصح عن ذاتها بحلول عام 2020، بتجلياته على حجم وطبيعة القوة العاملة، واتساع البنية الأساسية فيما سيمثل حافزاً لتحديث الاقتصاد والانخراط بعمق في التفاعلات الدولية ويعد التواجد الهندي فيما وراء البحار عاملاً موطداً لتلك التوجهات، خاصة في المدن التي أضحت العولمة حقيقة مسلماً بها لديها.

وتعد فاعلية وحيوية الحكومات المحلية، أبرز السمات التي تميز الولايات سريعة النمو عن تلك البطيئة. وهو ما يتبدى في تحسن أداء ولايتي راجستان وماديا براديش، فكل منهما لديها قيادة سياسية حازمة ذات تجربة ناجحة للاستثمار في مجالي التعليم والبنية الأساسية.

2.3.2 الاستثمار الكوني :

تتمتع الهند باقتصاد متشعب إقليمياً، لم تلعب فيه تاريخياً التجارة الخارجية، والمعونات والاستثمار سوى دور محدود نسبياً. ولئن كانت نسبة مساهمة الواردات والصادرات الهندية من السلع في الاقتصاد قد قفزت من 13% إلى 25% منذ عام 1993 (جان جوزيف بوالو، 2010، ص 24-25) إلا إنها ما تزال أدنى بكثير عن مثيلاتها في الصين ودول جنوب شرق آسيا، والتطور اللافت حقاً، هو الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يسهم

بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل نصف الصادرات الخدمية بالكامل. ويتخذ في تطوره شكل منحى صاعداً باطراد (جان جوزيف بوالو، 2010، ص 24-25) وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها للصعود، إلا إنه من غير المتوقع أن تبرح مكانتها المحدودة في الاقتصاد، على عكس ما هو سائد لدى الأسواق الصاعدة. فلقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي، إلا إنها ما تزال أقل من مثيلاتها بالصين ودول جنوب شرق آسيا، وإن كانت الهند توازيهم فيما يخص النشاط الاستثماري للشركات الهندية بالخارج.

الأمر الذي يعد بشكل أو بآخر أحد تجليات العولمة التي تتجه لمزيد من الصعود والسطوع قبل حلول 2020. حيث أدت إجراءات رفع الكثير من القيود عن الواردات إلى جذب السلع الأجنبية وتوافرها بالأمكان الحضري بالهند. هذا فضلاً عما خلقتة عائدات العمليات التجارية من فرص عمل بدخول مجزية لأبناء الطبقة الوسطى. كما أضحت الشركات الهندية الكبرى من أهم الفاعلين الدوليين ذوى الوزن الثقيل عالمياً، حيث يشكلون التحالفات، ويغامرون برؤوس أموالهم، ويتحركون وفق نسق وقواعد السوق. الأمر الذي سيؤثر على المدى الطويل في آليات السوق الهندية، بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. بل لقد أفرز لدى صانعي القرار بالهند درجة عالية من الوعي والحرص على أهمية انصهار الروابط الاقتصادية في بوتقة الاقتصاد العالمي .

4.2 القوة العسكرية:

من المعروف أن القوة العسكرية تعمل في منظومة واحدة من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا، وهي في حالة الهند التفوق على باكستان في ظل استمرار الصراع التاريخي بينهما، والقدرة على مواجهة الصين، وزيادة دورها في المحيط الهندي من خلال تطوير القوة البحرية. وبالطبع فإن ذلك يتطلب برامج تسليحية متطورة بما يتضمنه ذلك من الاهتمام بالصناعات العسكرية.

العقيدة العسكرية للدولة تتحدد بناء على الإمكانيات المادية والتكنولوجية والبشرية للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقويمها وتقديرها لقدرات وإمكانات الدول المتنافسة معها. كما أن العوامل السياسية والأيدولوجية والجغرافية تلعب دورا مهما في تحديد العقيدة العسكرية للدولة، وهكذا فإن العقيدة العسكرية ليست شيئا جامدا ولكنها قد تتغير تبعا لتغير محدداتها. والهند منذ استقلالها تولي اهتماما كبيرا بزيادة قوتها العسكرية، لاسيما أنها استخدمتها بعد الاستقلال مباشرة ضد باكستان، ثم كانت حريها مع الصين عام 1962، وتبعها الحرب الهندية الباكستانية الثانية عام 1965، ثم الثالثة عام 1971 (ممدوح عطية، 1998، ص 239).

وتدرك الهند أن القوة العسكرية عامل مهم يساعدها في مسعاها للعب دور إقليمي ودولي فاعل عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمحيط الهندي، لدرجة أن البعض تحدث عن مبدأ مونرو الهندي بالنسبة لجنوبي آسيا، ويستدلون على ذلك بمعارضة الهند الشديدة للوجود الأجنبي أو التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول جنوبي آسيا أو في الخلافات فيما بينها. والهند ترى أنها لا تشكل تهديدا لجيرانها، وأنها لا تريد ذلك حيث إنها تعتبر أن أمن جيرانها هو جزء من أمنها.

شهد عام 1998 تدشين القوة النووية الهندية، بالإعلان عن تفجيراتها النووية، والتي كان لها مردود سلبي محدود النطاق على الاقتصاد الهندي. بما جلبته من عقوبات واجهتها الهند في أغلب دول العالم الصناعية. وبمرور الوقت، اضطر المجتمع الدولي أن يرضخ لفكرة عدم تخلي الهند عن برنامجها النووي، خاصة أنه لم يكد يمر ثلاثة أسابيع على إعلانه إلا وكانت التفجيرات الباكستانية قد انطلقت هي الأخرى. وتقوم العقيدة النووية الهندية على أساس التأكيد على القدرة على التحول السريع من الانتشار وقت السلم إلى التوظيف الكامل للقوات في أقصر وقت ممكن، والقدرة على الرد بفعالية حتى في حالة التأثر الشديد بالهجمات المعادية. ويتطلب هذا تعدد وسائل إطلاق الأسلحة النووية من الطائرات والصواريخ والقوات البحرية. (ممدوح عطية، 1998، ص 239).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الهند كانت قد أعلنت أن قوتها ليست هجومية، وأن ترسانتها النووية تهدف إلى إضفاء نوع من المصداقية على قوتها الرادعة. كذلك شهد عام 1998 طفرة استثمارية في المجالات العسكرية، حيث قفزت ميزانية الدفاع من 13% إلى 25% سنوياً (أحمد إبراهيم محمود، 2001، ص 50)، وحرصت المؤسسة العسكرية على حيالة المعدات التكنولوجية الحديثة، بهدف بناء قاعدة تحديث عريضة، ودعم المهارات التخطيطية، فضلاً عن التعاطي مع مشاكل التسلل إلى الهند عبر الأراضي الخاضعة للسيادة الباكستانية. وهكذا أصبحت القوة العسكرية للهند ترشحها لممارسة دور أكثر محورية في الشؤون الآسيوية والعالمية.

ومن أهداف واستراتيجيات الاهتمام بالقوة العسكرية.

- محاولة السيطرة على المحيط الهندي:

تلعب البحرية دوراً مهماً في الإستراتيجية الهندية، بحكم موقع الهند ورغبتها في لعب دور إقليمي ودولي أكثر فعالية، ومن مقومات لعب هذا الدور بسط السيطرة على المحيط الهندي. وتضم القوات البحرية الهندية أسطولين أولهما الأسطول الشرقي، والذي يتركز في خليج البنغال، وثانيهما الأسطول الغربي، والذي يتركز في بحر العرب. وتمتلك الهند حوالي 19 غواصة، و25 قطعة سطح رئيسية، و6 مدمرات، و18 فرقاطة، و20 قطعة كاسحة ألغام، و10 قطع برمائية، و49 قطعة دورية وساحلية، و28 قطعة مختلفة للدعم والإسناد البحري. (أحمد إبراهيم محمود، 2001، ص 48) ففي الهند التي تعتبر موطناً للنهار الكبير من حيث منسوب المياه في العالم السند جانج براهما بوترا والتي تمت على ضفافها ثلاث حضارات اخذت تسميتها منذ التاريخ القديم، تظم الهند مجموعتين من الجزر التي تمثل الخطوط الدفاعية الامامية للبلاد ضد أي تهديد ففي الغرب تمتد جزر لاكشديوب، بينما تمتد جزر اندمار ونيكابور في الشرق وهذه الجزر توفر فرصة لمراقبة ما يحدث في أعالي البحار. (أحمد سرور، 2009، ص 06-07).

- التفوق على باكستان:

التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات بين الهند وباكستان، وكما سبق القول فقد دخلت الدولتان في ثلاث حروب منذ الاستقلال، ناهيك عن الاشتباكات التي تحدث بينهما من حين إلى آخر منذ عودة التوتر إلى كشمير مع نهاية الحرب الباردة. ومن أحدث الاشتباكات تلك التي تتم بشكل شبه يومي منذ حادث الاعتداء على البرلمان الهندي في ديسمبر/ كانون الأول 2001 (أحمد إبراهيم محمود، 2001، ص 55)، كما أن الهند تتهم باكستان بدعم ما تسميه بالإرهاب في كشمير وتسهيل تسلل عناصر عبر خط السيطرة في كشمير لتنفيذ عمليات في الأراضي الهندية. وهكذا فإن قضية كشمير أهم قضية تثير الخلاف والنزاع بين الجانبين، حيث ترى الهند أن كشمير جزء لا يتجزأ من الأراضي الهندية، في حين ترى باكستان أنه يجب أن يعطى الشعب الكشميري حق تقرير المصير. (أحمد إبراهيم محمود، 2001، ص 55).

وقد حرصت الهند دوماً على تحقيق التفوق العسكري على باكستان سواء على المستويات التقليدية أو غير التقليدية، ومن جانبها فإن باكستان حريصة على ألا تتسع الفجوة بينهما كثيراً، ومن ثم فإن الجانبين يوجد بينهما سباق للتسلح. وفي سعيها لتحقيق التفوق العسكري على باكستان فإن الهند حريصة على امتلاك نظم تسليحية أكثر تطوراً مما هو موجود لدى باكستان (سعد الدين علي رؤوف، 1981، ص 748). وهكذا فإن كلا من الطرفين يسعى لتوثيق روابطه بالأطراف الدولية الرئيسية المصنعة والموردة للسلاح من أجل الحصول على الأسلحة وتكنولوجيا تسليحها.

- القدرة على مواجهة الصين:

القدرة على مواجهة الصين ركن أساسي في العقيدة العسكرية الهندية، لا سيما بعد هزيمة الهند من الصين عام 1962 تم قيام الصين بالتفجير النووي الأول عام 1964، واستمرار المطالب الإقليمي الصينية في بعض الأراضي التي تسيطر عليها الهند، وتمركز جزء كبير من القوات الصينية بالقرب من الحدود مع الهند. ناهيك عن أن الهند تنظر بقلق إلى تنامي القوة العسكرية والاقتصادية الصينية وتسعى لمجاراتها، تماماً كما تفعل باكستان بالنسبة للهند، وهذا ما يتضح في مجالات التسليح المختلفة. وفي هذا الإطار نركز على مجال الصواريخ الباليستية، ففي حين يمكن للصواريخ الصينية أن تطال كل الأراضي الهندية

حيث تمتلك صواريخ يصل مداها إلى أكثر من أربعة آلاف كم كما هو الحال بالنسبة للصواريخ DF-4 والذي يصل مداه إلى 4.750 كم (سعد الدين علي رؤوف، 1981، ص 58)، فإن الهند تحاول جاهدة تطوير صواريخها لتتطال جزءا كبيرا من الأراضي الصينية، أملا في إمكانية الوصول إلى كل الأراضي الصينية، وهو نفس الهدف الذي تسعى إليه باكستان ولكن في مواجهة الهند. ومن ثم فإن الهند تطور منذ عام 1994 صاروخا من المتوقع أن يتراوح مداه بين 8-12 ألف.

3. الدور المستقبلي للهند من خلال مساهمتها في إعادة صياغة النظام الدولي:

يعيش عالمنا لمعاصر قوة (عباس فاضل علوان، 2017، ص 200) غير مسبوقة في المقابل فان قوة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة لا تنمو بمعدلات تكافئ نمو قوة الدول الأخرى ومن ضمنها الهند كما أن هذا البلد تنمو بمعدلات توصلها إلى مصاف الدول الكبرى ومن هنا بإمكان هذه القوة الصاعدة أن تساهم في صياغة النظام الدولي الجديد ومن ثم إمكانية مساهمتها في إدارة الأزمات الدولية وذلك من خلال المتغيرات الدولية التالية :

كون التوازن الدولي (إياد يونس، 2013، ص 270-271) يتجه تدريجيا إلى التحول والتبدل من الأحادية القطبية إلى تعدد الأقطاب بنمو القوى الإقليمية الناشئة خاصة في جنوب آسيا وفي شرقها بظهور قوى جديدة يمكن حسابها ضمن القوى الجديدة الصاعدة وعلى رأس تلك القوى كل من الصين الشعبية والهند خاصة .

والعامل الثاني ان سياسة التوازن الدولي التي عرفت انتكاسة بنهاية الحرب الباردة كثيرا ما ساقطت وأوقعت عالمنا المعاصر في الكثير من الأزمات والحروب والنزاعات مروراً بالغزو الأمريكي لأفغانستان ثم حرب الخليج التي انتهت بالغزو الأمريكي للعراق وصولاً إلى الأزمات التي تعيشها الكثير من الدول في آسيا وإفريقيا كلها صنيعة أمريكية ، إنها أزمات تهدد السلم العالمي ولا يمكن التقليل منها أو إنهاؤها إلا بوجود قوى موازية للقوة الجبارة للوم وهذه القوى هي التي هي بصدد الصعود والتي يمكنها أن تحدث نوع من التوازن الدولي المفقود منذ سقوط الاتحاد السوفياتي ومن هذه القوى الهند التي تعد من القوى المؤهلة لتحقيق التوازن الدولي والتخفيف من حدة الأزمات الدولية (ممدوح عطية، 1998، ص 240).

إن ما تتوفر عليها الهند من بين أسباب الريادة والزعامة العالمية وما يصاحبه من تغيير إن عاجلا أو أجلا إلى تغيير في العلاقات الدولية وفي التوازنات الموجودة في النظام الدولي بحكم ما تمتلكه من أسباب القوة والصعود وأي خلل في صعود تلك القوى الناشئة سيحدث اضطرابا وخللا في العلاقات الدولية وتوازناتها ومن ثم سينجى العالم منجى الفوضى وانعدام الاستقرار إنها الطبيعة البشرية التي تميل إلى الاستقرار كلما تحقق توازن الرعب .

إن الهند ستكون بمركز يؤهلها لأن تؤدي أدوارا أكثر واكبر بحكم إن قدرة القوى الغربية على إدارة ملفات التوازنات الدولية تضعف باستمرار بسبب ضعف موقعها في إدارة القوة وبسبب تفرها في إدارة الأزمات العالمية والانقسام الذي يحدث على مستوى هذه القوى خاصة ذلك الذي يتجلى في التباين الصارخ بين المواقف الأمريكية والمواقف الأوروبية في إدارة الأزمات الدولية وعلى أكثر من صعيد .

وقد استمرت الهند في إتباع سياسة الردع، وقد بررت امتلاكها للأسلحة النووية بردع الآخرين عن استخدام هذه الأسلحة ضدها، وفي حال إقدامهم على استخدامها أي في حالة انهيار الردع فإنها تؤكد على قدرتها على الرد على الضربة الأولى. وبالطبع فإن ذلك يتطلب عددا كافيا من الأسلحة النووية ونظاما قويا للقيادة والسيطرة ونظاما فعالا للرقابة والإنذار المبكر وتخطيطا وتدريبيا شاملا يتفق مع الإستراتيجية المعلنة والقدرة على توظيف القوات والأسلحة النووية (ممدوح عطية، 1998، ص 240).

وبالطبع فإن فعالية القدرات العسكرية التقليدية لا تقل أهمية عن فعالية القدرات النووية. ويرجع استمرار البرنامج النووي الهندي وامتلاك السلاح النووي إلى الإرادة السياسية القوية، التي أصرت على تحقيق أهدافها، رغم الضغوط الخارجية والمصاعب الاقتصادية، إلى جانب التأييد الشعبي الجارف للبرنامج النووي. ويرجع ذلك إلى اعتبار السلاح النووي وسيلة ردع تجاه الخصوم القائمين أو المحتملين الحائزين للسلاح النووي أو المحتمل حيازتهم له. ومن الوسائل المقترحة لتوسيع مساحة مساهمة الهند في إدارة الأزمات الدولية ومن ثم المساهمة في صناعة النظام العالمي :

- مطالبة الهند بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي ليمثل جميع القارات وبشكل متواز وذلك بمنحها العضوية الدائمة في مجلس الامن إلى جانب كل من اليابان وألمانيا والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل ونيجيريا (علي يوسف الشكري، 2006 ص ص 346-349). والسبب في ذلك كونها تمتلك عوامل قوة مهمة ، وهي تنمو بمعدلات مرتفعة تمكنها من ان تكون من بين القوى الكبرى خلال العقود القادمة ، فضلا عن علاقاتها وطبيعة سياستها الدولية التي تميل للتوازن والتعبير عن كونها قوة كبرى في العالم .

- مطالبة الهند بإعادة صياغة النظام الدولي الجديد بشكل يتحقق فيه التوازن الدولي باعتبار أن الهند واحدة من لقوى الكبرى في العالم لامتلاكها لأسباب القوة والقدرة على التأثير في العلاقات الدولية فبالصافة إلى امتلاكها لقدرة الردع النووي فإنها تمتلك القوة التقليدية كما تمتلك جوانب تعليمية وتكنولوجية هائلة وهي كلها عوامل تتيح للهند قدرة التأثير وصناعة القرار العالمي . المر الذي يؤهلها أيضا لتحقيق مبدأ توازن القوى والتوازن الدولي الذي من شأنه التخفيف من حدة الصراعات والأزمات في العلم وبالتالي المساهمة في جعل البشرية أكثر أمنا واستقرارا بعد أن استبد بها المارد الأمريكي الذي كسر التوازن الدولي ويسعى دوما إلى تكسيورها بخرجاته المارقة في إدارة الأزمات الدولية (عباس فاضل علوان، 2017 ص 204).

وابتداء من سنة 1991- 2016 اتجهت الهند إلى إتباع سياسة توازج بين الحذر وعدم الانخراط في إطار الإستراتيجية الأمريكية حول العالم ، أي أنها حافظت على نهج يدعم الاتجاه الاستقلالي ، وتوسعت علاقاتها العالمية بالتزامن مع نمو قوتها ، فضلا عن اتجاه يدعوا إلى تبني تخفيف النزاعات والتوترات الإقليمية في علاقات الهند الخارجية مع باكستان والصين، (حسن عبد علي، 2010، ص 115-117)

ونتيجة للعوامة الإعلامية وبروز حقائق جديدة في إطار العلاقات الدولية وتطور القانون الدولي تستغل الهند قوة الضغط هذه لتحريك المجتمع الدولي بشكل يجعل من العلاقات الدولية أكثر خادم لكي ينحى العالم طابع الإنسانية وان يتجاوز اعتبارات السيادة وقدرة الدول لان تتمحور حول عوامل سيادية ضيقة .وذلك بظهور اهتمامات اعلي شانا ومنها : البيئة ، والأمن الإنساني ورفع معدلات الرفاهية ... (حيدر عبد الاميررزوق ، ص 260-262).

4. خاتمة:

هذا البحث موجز عن حال الهند المعاصرة والرهانات المستقبلية لهذا البلد كقوة صاعدة في زمن العولمة والنظام الدولي الجديد ، وما يمكن أن يستقر عليه وضع الهند مستقبلا في إطار التوازنات الدولية وما يمكن تأكيده أن المتغيرات الدولية تصب في مصلحة هذه القوة الناشئة "الهند" إضافة إلى قوى أخرى أسيوية بخاصة وكأننا بالحضارة تنتقل من يد الجنس الأبيض إلى الأجناس الملونة التي لطالما عانت من الذل والاضطهاد والتمييز العنصري الذي لا أساس له ولا دين ولا عقل سوى عنجهية وجبروت الانسان الأبيض الذي بنى حضارته على أسس مادية بحته أحدثت اختلالات في نفسيته وكان تأثيرها عظيما وسلبيا ومؤلما أحيانا في حق الأمم الأخرى انها الحضارة المادية الخالية من أحاسيس الرحمة.

5. قائمة المراجع:

- ابو القاسم سعدالله : شعوب وقوميات ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 ط 1
 ابوبكر رفيق : مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي ، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ ، ديسمبر 2007 .
 أحمد إبراهيم محمود، الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر/ تشرين الأول 2001.
 احمد سرور: الهند المارد الناعم : قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيوا-استراتيجية في الهند : الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2009 .
 الأطلس العالمي ، المعهد الجزائري التربوي الوطني الجزائر ، دت.
 إياد يونس محمد القلي ، محمد يونس يحي الصانع ، المبررات الحديثة لاستخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي ، مجلة الرافدين للحقوق ، ع 56 ، جامعة الموصل ، 2013
 التنظيم الدولي ، دراسة في النظرية العامة والأمم المتحدة : تأليف احمد شلي /مكتبة الآداب.
 جان جوزيف بوالو ، تعريب صباح ممدوح ، الاقتصاد الهندي ؛ تعريب صباح ممدوح ١٥٢ .-
 كعدان .- دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010.
 حسن عبد علي ، العلاقات الهندية الأمريكية ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع 3 ، جامعة بابل ، 2010.

حيدر عبد الامير رزوق ، الدولة ومتغيرات البيئة الدولية (تجليات العولمة)، مجلة الباحث، ع 14، جامعة كربلاء.

سعد الدين علي رؤوف، الحرب الهندية الباكستانية 1971/12/3 - 1971/12/17، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981، المجلد الثاني.

مجموعة مؤلفين : الهند القوة الدولية الصاعدة ، المركز الديمقراطي العربي ، إشراف محمد الأمير احمد محمد الخاقاني ط1 برلين ألمانيا.

علي يوسف الشكري : إصلاح مجلس الأمن بين الواقع والتحديات ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 5 ، جامعة الكوفة ، 2006 .

محمد ضياء الحق وآخرون : الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود ، سلسلة دراسات القوى الصاعدة ، مركز الجزيرة للدراسات 2009 عباس فاضل علوان: الهند والتوازن الدولي رؤية مستقبلية مجلة دراسات الكوفة ، العدد 44 سنة 2017.

محمد مروان اين تقع الهند <https://mawdoo3.com> تاريخ الزيارة مارس 2019. ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية .. وتطورها، السياسة الدولية، العدد 133، يوليو/ تموز 1998.

أحمد إبراهيم محمود، الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر/ تشرين الأول 2001.

ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية .. وتطورها، السياسة الدولية، العدد 133، يوليو/ تموز 1998.

المنجد في اللغة والأعلام، منشورات دار المشرق بيروت لبنان، ط30، 1988. منير مباركية : صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية ، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 2015/ 2016.

الهند والتوازن الدولي رؤية مستقبلية مجلة دراسات الكوفة ، العدد 44 سنة 2017 وليد محمد حديفة ، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة ، الاقتصاد الهندي نموذجا : أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة دمشق ، 2015.